الأمم المتحدة

A/65/606–S/2010/617

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 December 2010
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البنود ٦٦ و ٨٦ و ٨٥ و ١١٧ و١٢٠ من جدول الأعمال
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه للعلم بيان مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لمباشرة المحاكمات في نورمبرغ لكبار مجرمي الحرب النازيين (انظر المرفق الأول) وبيان مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي ''بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لمحاكمات نورمبرغ'' (انظر المرفق الثاني) وأرجو ممتنا إصدار البيانين المذكورين أعلاه وتعميمهما باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٦٦ و ٦٨ و ٨٥ و ١١٧ و ١٢٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اليكساندر **بانكين**
القائم بالأعمال بالنيابة

231210 231210 10-68215 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان من مجلس الدوما

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لمباشرة المحاكمات في نورمبرغ لكبار مجرمي الحرب النازيين

يحتفل نواب مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بالمغزى السامي الذي لا يزول لقرار المحكمة العسكرية الدولية بمحاكمة ومعاقبة كبار مجرمي الحرب من دول المحور الأوربية (تسمى فيما بعد ''المحكمة'')، ويحتفلون في المقام الأول بالحقيقة المتمثلة في إنشاء المحكمة الدولية الفريدة في التاريخ.

لقد كانت محاكمات نورمبرغ، بحد ذاتها، بداية لتاريخ العدالة الجنائية الدولية. وسرعان ما تم تأكيد المبادئ المنصوص عليها في ميثاق المحكمة، بوصفها مبادئ للقانون الدولي، بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبإصدارها حكم الإدانة على المجرمين النازيين فقد رسخت المحكمة، من الناحية القضائية، الهزيمة النهائية للفاشية وأقرت بأن الحرب العدوانية تشكل جريمة ضد السلام.

إن محاكمات نورمبرغ، التي سبقتها جهود دبلوماسية مكثفة من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول المتحالفة، هي مثال واضح على التعاون البناء غير الإيديولوجي بين دول التحالف المناوئ لهتلر. فتلك القوى المختلفة في طبيعتها، والتي وقفت ضد عدو مشترك، استطاعت أن تتغلب على الخلافات القائمة بينها من أجل نُصرة العدالة والشرعية الدولية.

ولم تفقد الأحكام الصادرة عن المحكمة أهميتها حتى يومنا هذا. فأي محاولة لإعادة النظر فيها أو رفضها أو تحريفها يجب أن يُنظر إليها على أنها انتهاك لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً، وعلى أنها عمل إزدراء صارخ لإرادة الأمم المتحدة.

ومحاولات تحويل اللوّم فيما يتعلق بإشعال الحرب العالمية الثانية، من عاتق ألمانيا الهتلرية، وإلقائه على عاتق الاتحاد السوفياتي، الذي كان هو المبادر إلى إنشاء المحكمة، ما هي إلا كذب متعمد ومضاد للتاريخ.

وأي نوع من الأعمال الموجهة نحو المساواة من وجهة نظر ''الجُرم التاريخي'' بين النظام النازي، الذي كان يسعى بطريقة منهجية ودون هوادة، نحو تحقيق السيطرة على العالم، وبين النظام الاشتراكي – السياسي الذي كان قائما آنذاك في الاتحاد السوفياتي، ما هو إلا إهانة لقدامى المحاربين المنتمين للحركة المضادة للفاشية، وتدنيس لذكرى ضحايا محرقة اليهود ''الهلوكوست''، وسجناء معسكرات الاعتقال، وعشرات الملايين من الناس في أوروبا، وهو، قبل كل شيء، إهانة بحق الشعب السوفياتي الذي ضحى أبناؤه بحياتهم من أجل النضال ضد النظريات النازية العنصرية المضادة للإنسانية.

وحتى في أيام ''الحرب الباردة'' لم يجرؤ أحد على محاولة المساواة بين النظام النازي الذي هدَّد باستعباد وإبادة شعوب بكاملها، وبين سياسة الاتحاد السوفياتي الذي أثبت بأنه القوة الوحيدة القادرة على الصمود أمام ضربات آلة الحرب التي تملكها ألمانيا الهتلرية، والقادرة أيضا، في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، على ضمان هزيمة ألمانيا الهتلرية.

إن محاولات تبرئة النازية، وكذلك الحركات اليمينية المتطرفة ذات الصبغة القومية في بعض بلدان أوروبا، حيث يحاولون صنع أبطال وطنيين من مجرمي الحرب، هي أمور تثير قلقا عميقا لدى نواب مجلس الدوما. إنهم في كثير من الأحيان يعطون ''الأعمال الجليلة'' للمتعاونين مع النازية مكانا أكبر في الكتب المدرسية مما يعطونه لمحاكمات نورمبرغ، التي أدانتهم إدانة أبدية. كما إنهم يصفحون عن أعمال تدنيس النصب التذكارية للأبطال الذين انتصروا على الفاشية، ويخلدون أولئك الذين عملوا إلى جانب المعتدين. ويُعاد الاعتبار للمشاركين في ارتكاب الفظائع الفاشية ويمنحون المكافآت الحكومية، بينما يتعرض للملاحقة الجنود الذين حاربوا في صفوف التحالف المضاد لهتلر.

ومن الآثار المباشرة لهذا النوع من الجهود، في جملة أمور، الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد فلاديمير كونونوف، أحد مواطني الاتحاد الروسي، وأحد المحاربين القدماء في الحرب الوطنية العظمى، وهو حكم أثار موجة عارمة من الغضب في أوساط الشعب.

وينبغي على جميع القادة السياسيين المسؤولين أن يتذكروا على الدوام ما يلي: لقد أكدت المحكمة بصفة قطعية بأنه لا يمكن تبرير المشاركة في الجرائم ضد السلام، وفي جرائم الحرب، وفي الجرائم ضد الإنسانية.

ويناشد نواب مجلس الدوما المنظمات الدولية وبرلمانات الدول على نطاق العالم أن يدينوا بأشد العبارات أي محاولات لبعث الإيديولوجيات الفاشية أو اليمينية الراديكالية

أو العنصرية أو القومية في بلدانهم محددا، أو في أي مكان آخر، وأن يعملوا على إخمادها مستندين في ذلك إلى القرارات القطعية الملزمة عالمياً الصادرة عن المحكمة.

ويرحب مجلس الدوما باتخاذ اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ للقرار ٣٦/٦٥ بشأن عدم جواز ممارسات معينة تساهم في تأجيج الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي يتضمن استشهاداً مباشراً بميثاق المحكمة، وكذلك بحكم المحكمة، الذي أعلن، في جملة أمور، بأن تنظيم قوات الحماية المسلحة (SS) وجميع مكوناته، بما فيها تنظيم Waffen SS، تنظيمات إجرامية وحمَّله مسؤولية اقتراف العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويُعرب مجلس الدوما عن أسفه من أن عدداً من البلدان الأوروبية يُخفي نواياه الحقيقية، مستتراً بشعارات التضامن الأوروبي، وبمقولات عن حرية التعبير وحرية التجمع، لم يؤيد القرار المشار إليه أعلاه. كما أن موقف الاتحاد الأوروبي، الذي وضع قرارات المحكمة، في حقيقة الأمر، في موضع الشك، هو أمر يثير التعجب ويستعصى فهمه على حد سواء.

و يهيب نواب مجلس الدوما بجميع حكومات العالم أن تؤيد القرار المشار إليه أعلاه عند طرحه للتصويت في إحدى الجلسات العامة المقبلة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وأن تساهم بالتالي في الجهود الرامية إلى منع انبعاث ''الطاعون البني'' للقرن العشرين في القرن الجديد.

(توقيع) ب. ف. **غريزلوف**
رئيس مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي
موسكو، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

(خاتم) إدارة المراسم في مجلس الدوما
بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لمحاكمات نورمبرغ

إن مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي، وهو يحتفل بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لمباشرة المحكمة العسكرية الدولية لأعمالها في نورمبرغ التي رسَّخت، من الناحية القضائية، الهزيمة النهائية للفاشية، يلفت انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة مناهضة محاولات قوىً معينةٍ تحريف وتقليل الدور التاريخي لمحاكمات نورمبرغ، وإعادة كتابة نتائج الحرب العالمية الثانية في صورة أخرى، وتبرئة النازيين وأعوانهم، وتبرير الجرائم الوحشية التي ارتكبوها.

لقد حددت المحكمة العسكرية الدولية، التي أُنشئت بموجب اتفاق لندن بين الدول المتحالفة الأربع في ٨ آب/أغسطس ١٩٤٥، بأن ألمانيا الهتلرية هي الدولة المسؤولة عن إشعال نيران الحرب العالمية الثانية، وأدانت سياساتها المجردة من المبادئ الأخلاقية والمتسمة بالغدر كما أدانت إيديولوجيتها العنصرية. وقد دخلت المحكمة في سجلات التاريخ بوصفها المحكمة التي أصدرت فيها الشعوب حكمها على قادة ألمانيا النازية، وأنشأت بذلك سابقة تمثلت في الاعتراف باختصاص محكمة دولية ما في محاكمة كبار موظفي الدولة المعتدية وفي محاكمة ساستها وقادتها العسكريين.

لقد لعبت محاكمات نورمبرغ دورا مهماً جداً في التطور التدريجي للقانون الدولي المعاصر وفي إرساء قواعد العدالة الجنائية الدولية. وشكلت المبادئ المجسَّدة في ميثاق المحكمة العسكرية الدولية، والتي تم التأكيد عليها في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الأساس للصكوك القانونية الدولية لما بعد الحرب، الموجهة نحو تفادي نشوب الحروب، ومنع ارتكاب جرائم الحرب، وأعمال الإبادة الجماعية، والتعذيب، وغيرها من الأعمال الوحشية، والموجهة كذلك نحو عدم تطبيق التقادم على جرائم الحرب وعلى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ولا تزال الأحكام الصادرة عن محكمة نورمبرغ محتفظة بأهميتها حتى يومنا هذا، في وقت أصبحت تُبذل فيه، محاولاتٍ متكررة لإعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية، ويُلاحظ كذلك وجود رغبة واضحة في إلقاء اللوم فيما يتعلق بإشعال الحرب العالمية الثانية،

ليس فقط على ألمانيا الهتلرية، وإنما على الاتحاد السوفياتي أيضا، الذي تعرض لهجوم غادر، والذي ساهم مساهمة حاسمة في هزيمة المعتدين الألمان الفاشيين.

لقد وجَّه الاتحاد الروسي مراراً وتكراراً انتقادات حادة لسياسات وأفعال بعض الحكومات الأوروبية، التي جرى فيها سَوْق المحاربين القدامى في الحرب الوطنية العظمى والناشطين في الحركة المعادية للفاشية إلى المحاكم الجنائية، والتي سمحت بإقامة مسيرات ومظاهرات للمشاركين السابقين في التشكيلات النازية، والمتعاونين معها، وبتحطيم النصب التذكارية للمحاربين المُحرِّرين السوفيات. وبالنسبة لشعبنا، الذي تعرض لخسائر هائلة خلال سنوات الحرب الوطنية العظمى، فإن مثل هذه الأفعال تشكل تحديفاً وإهانة.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين للانتصار على الفاشية، يُؤكد مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بقوة، بأن المغزى التاريخي لمحاكمات نورمبرغ لا حدود له، وأن نتائجها لا تخضع لإعادة النظر. وينبغي أن تظل أعمال المحكمة العسكرية الدولية مثالا واضحا على انتصار العدالة، وتذكرة بأن العقاب على الجرائم التي تُرتكب ضد السلام وضد الإنسانية هو أمر حتمي لا مفر منه. كما أن صفحات التاريخ المأساوية التي طُويت من قِبَل محكمة نورمبرغ يجب أن لا تتكرر.

ولكي نكون أوفياء لمبادئ نورمبرغ اليوم، فإن ذلك يعني المحافظة على روح التعاون والثقة وتطويرهما، وإظهار الحذر وعدم التسامح إزاء أي محاولات لانتهاك القانون الدولي.

ويهيب مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بالمجتمع الدولي أن يحترم ويحمي مبادئ القانون الجنائي الدولي التي وضُعت في نورمبرغ بوصفها أساساً ضرورياً وغير قابل للإلغاء بالنسبة للنظام العالمي المعاصر.

(خاتم) إدارة الإعلام والتوثيق في مكتب مجلس
الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

مجلس الاتحاد بالجمعية
الاتحادية للاتحاد الروسي

موسكو، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠